A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/63/Add.28
4 May 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩-٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البند ٥ من جدول الأعمال

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي

رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة
إلى منسق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من
الممثل الدائم لجمهورية سنغافورة

يشرفني أن أبعث طيا النص المحرر لكلمة السيد كيشور محبوباني وكيل وزارة الخارجية لجمهورية سنغافورة التي ألقاها في المؤتمر الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ حول: "المنظور الآسيوي والمنظور الأمريكي تجاه الرأسمالية والديمقراطية" ، برجاء إصدارها كوثيقة من وثائق الدورة الرابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

ويرجى ملاحظة أن هذه الكلمة ألقاها السيد محبوباني بصفته الشخصية وينبغي ألا تُقرأ على أنها تعبر عن آراء حكومة سنغافورة .

(توقيع) ك. كيسافاباني
سفير

منظور آسيوي عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة

مقدمة

١ - أود أن أستهل كلمتي بإيراد تشبيه ، وإن كنت أعتذر لأولئك الذين سمعوه مني وأنا أردده من قبل . كثيرا ما تعتبر حملات حقوق الإنسان ذات نوعية عجيبة من وجهة نظر الكثيرين من مواطني العالم الثالث . فهي أشبه ما تكون ، بالنسبة للكثيرين منهم ، بالمثال التالي: إنهم يبدون كأناس يفتك بهم الجوع والمرض راكبين سفينة مكتظة تسيل منها المياه وهي على وشك الغرق في مياه غادرة تبتلع الكثيرين منهم . وكثيرا ما يبدو على قسمات وجه قبطان السفينة قدر من الفظاظة التي تكون شديدة أحيانا وقليلة أحيانا أخرى . وتقف على شاطئ النهر جماعات من الناس الذي يبدو عليهم الثراء ونعمة الشبع يشاهدون هذا المنظر بنوايا حسنة . وبمجرد أن يرى هؤلاء المتفرجون أحد الركاب يُجلد أو يُسجن أو حتى يُحرم من الحق في الكلام حتى يسارعوا بالصعود إلى السفينة لإنقاذه وحماية باقي الركاب من ذلك القبطان . ثم يُترك الركاب ليبقوا على ما هم عليه من الجوع والمرض . وعندما يحاول الركاب السباحة إلى الشاطئ ليلقوا أذرع أولئك المتفرجين من أهل الخير ، وما أن تطأ أقدامهم أرض الشاطئ حتى يلقي المتفرجون القبض عليهم ويعيدوهم عنوة إلى السفينة ليظلوا على معاناتهم بكامل شدتها . إن هذا ليس مجرد تشبيه تجريدي ، بل هو ما يشعر به حقيقة أهل هايتي .

٢ - إن هذا المثال الذي سردته ليس إلا جانبا من الجوانب الغريبة العديدة لعملية الترويج الاقتحامي الغربي لحقوق الإنسان في نهاية فترة الحرب الباردة . وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى . ومع ذلك ، فإنني عندما حاولت في بعض الحلقات الدراسية التي حضرتها في جامعة هارفارد أن أتساءل عن مدى قابلية التطبيق العالمي للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة ، اكتشفت أن هذه القيم قد أصبحت في الواقع مجرد "بقر مقدس" . فليس هناك من يستطيع الطعن في قدرها الحقيقي . والأسوأ من ذلك أنني عندما حاولت الاستمرار في تساؤلي حُيِّيت بضحكات خافتة تعبر عن الاستهجان ونظرات غائمة وجو عام من الاستهزاء . لقد كان الافتراض العام السائد هناك أن أي مواطن آسيوي ، وخصوصا إذا كان من سنغافورة يتحدى هذه المفاهيم لا يفعل ذلك إلا لمحاولة تغطية آثام حكومته .

٣ - إنني أشعر الآن باقتناع بنفس قدر اقتناعي وقتذاك بأن حملة الترويج الاقتحامي الغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة في العالم الثالث في نهاية الحرب الباردة كانت ولا تزال تمثل خطأ جسيما . فمن غير المرجح أن تفيد هذه الحملة الشعوب التي تعيش خارج نطاق العالم المتقدم النمو والبالغ عددها ٤,٣ مليارات نسمة ، بل

ربما حتى الشعوب التي تعيش في ذلك العالم والبالغ عددها ٧٠٠ مليون نسمة . وقد تؤدي هذه الحملة إلى تفاقم الظروف العصيبة التي تعيش في ظلها الأغلبية العظمى من سكان العالم ، بدلا من تحسينها .

٤ - غير أنه ، لكي نوصّل هذه النقطة الأساسية إلى أذهان الغربيين لا بد لنا من أن نزيل أولا الحواجز التي حولت هذه المواضيع في الفكر الغربي إلى مجرد بقر مقدس لا يجوز المساس به . وينبغي لأي شخص ينتمي إلى الغرب أن يسلم بادئ ذي بدء بأنه عندما يناقش هذه المواضيع مع شخص ليس من الغرب ، فإنه يكون واقفا خلف منبر للرأي سواء قصد ذلك أم لم يقصده . ومع اقترابنا من مشارف القرن الحادي والعشرين فإننا نرى أنه لا بد من أن تكون هناك نهاية لهذا الموقف الأوروبي تجاه الآسيويين . ولا بد من التخلي عن الأفكار التي يفترض بها البعض أنهم متفوقون أخلاقيا على غيرهم من البشر . إننا بحاجة إلى إنشاء ساحة للعب على أرض مستوية تدور عليها المناقشات الجادة بين الآسيويين والغربيين .

أولا - إنشاء ساحة للعب على أرض مستوية

٥ - للتخلص من البعد الخاص بـ "البقرة المقدسة" الذي يحيط بموضوعي حقوق الإنسان وحرية الصحافة ، أقترح سرد عدد من البدع التي دأب الغرب إما على تجاهلها ، أو كبتها ، أو التظاهر بأنها لا أهمية لها أو غير ذات صلة في مناقشاتهم لهذه المواضيع . وإذا كان لهذه البدع أية قيمة فإنني آمل في أن يؤدي ذلك إلى جعل الكتاب الغربيين يسلّمون بأنهم لا يحتكرون الحكمة أو الفضيلة فيما يتعلق بهذه المواضيع ، وأن عليهم أن يحاولوا إبداء المزيد من التواضع عندما يتحدثون عن هذه المواضيع مع جمهور من غير الغربيين .

١ - ليس ضروريا أن تؤدي الصحافة الحرة إلى قيام مجتمع حسن التنظيم

٦ - هناك افتراض أساسي في الغرب مؤداه أن قيام مجتمع صالح يحتاج إلى وجود صحافة حرة تراقب حالات إساءة استعمال السلطة ، وأن حرية الإعلام تكبح جماح الحكم الفاسد بينما يؤدي غيابها إلى المزيد من الانتهاكات وسوء الحكم . وقد يكون ذلك صحيحا حقا ، إذ إن الصحافة الحرة يمكن أن تؤدي إلى الحكم الصالح . ولكن هذا الافتراض لا يكون صحيحا بالضرورة في كل الحالات . فالصحافة الحرة يمكن أيضا أن تؤدي إلى فساد الحكم .

٧ - لقد شهدنا برهانا يثبت صحة هذا الرأي مع الأسف في منطقة جنوب شرقي آسيا . لقد كانت الفلبين (فيما عدا فترة الحكم العرفي الاستثنائية في عهد ماركوس) البلد الذي حظي إلى حد كبير بصحافة تتمتع بأقصى درجات الحرية لأطول فترة من الزمن في

منطقة جنوب شرقي آسيا . غير أن الغلبين ، وهي أيضا من مجتمعات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تواجه أقصى صعوبة في مجال التحديث والتقدم الاقتصادي ، الأمر الذي يوحي بأن الصحافة الحرة ليست شرطا ضروريا أو كافيا لتحقيق التنمية والتقدم .

٨ - وتوفر الهند والصين أكبر مختبرين اجتماعيين للحكم على الوصفات التي يمكن أن تساعد مجتمعا على التطور والازدهار . ويضم هذان البلدان فيما بينهما خمس سكان العالم ، أي شخصين من بين كل خمسة أشخاص يعيشون على ظهر كوكبنا . وقد انتهجت كل منهما طريقا سياسيا مختلفا تمام الاختلاف عن الطريق الآخر . ويوافق الغرب على حرية الصحافة الموجودة في الهند ، ويتجهم لعدم وجودها في الصين . ومع ذلك ، فإننا نتساءل أي المجتمعين يتطور اليوم أسرع من الآخر ، وأيهما سيحقق عملية التحديث قبل الآخر؟

٩ - لقد أظهرت حادثة أيودهيا التي وقعت مؤخرا بعدا جديدا هاما للمجتمعات في كل أنحاء المعمورة . فقد حاولت وسائط الإعلام الهندية أن تسيطر على ردود الفعل العاطفية بتقييدها إذاعة ونشر المناظر المصورة بالفيديو للدمار الذي حل بالمسجد . ولكن أصبح بوسع الكثير من البيوت الهندية أن ترى اللقطات المصورة بالفيديو (المنقولة عبر التوابع والأشرطة) عن طريق وكالات الأنباء الأجنبية ، التي لم تر أي سبب يدعو إلى ممارسة ضبط النفس على أساس اجتماعي أو سياسي أو أخلاقي . ولم يكن على الذين نقلوا بسعادة تلك اللقطات المصورة بالفيديو أن يتحملوا نتائج عملهم هذا . فقد كانوا ينعمون بالراحة في بيوتهم في أطلنطا أو جورجيا أو هونغ كونغ ، بينما كانت الاضطرابات محتدمة في الهند بسبب برامج التلفزيون التي لم تصل آثارها قط إلى بيوتهم . ومما يؤسف له أن رجال وسائط الإعلام هؤلاء لم يتوقفوا لحظة للنظر فيما إذا كان بوسعهم أن ينقذوا أرواحا بشرية أخرى غير أرواحهم بممارسة ضبط النفس .

٣ - المحفيون الغربيون مطبّعون على الأحكام المسبقة والمصالح الغربية: الإبلاغ "الموضوعي" أكذوبة كبرى

١٠ - يقول البعض إن تغطية وسائط الإعلام الأمريكية لحرب فييت نام ، وهي من الأحداث الكبرى ، تمثل فصلا مجيدا في تاريخ الصحافة الأمريكية . وبحلول أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، أخذت مشاعر الجماهير الأمريكية تتحول ضد الحرب مع وصول جثث القتلى الأمريكيين من فييت نام . وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج من تلك الحرب . وقد ساعدت وسائط الإعلام الأمريكي على صنع المبرر اللازم لذلك بترديدها القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تؤيد "الأشرار" (نظامي سايغون وبنوم بنه الملتويين والكريهين) ضد "الأخيار" (الثوار الأطهار المتفانين في فييت نام الشمالية أو في غابات كمبوديا) . وأصبحت الكتب التي تمجد الثورة الفييتنامية ، مثل كتاب "محرقة في البحيرة" كتبا مقدسة للمراسلين الأمريكيين . وعندما غادر آخر جندي أمريكي أرض فييت نام ، شعر معظم الصحفيين الأمريكيين بالرضا وبأنهم كانوا على حق .

١١ - وكشفت الانتصارات التي حققها الشيوعيون بعد ذلك في كمبوديا وفييت نام عن الطبيعة الحقيقية لهؤلاء الثوار . وقصة الإبادة الجماعية الكمبودية معروفة تماما ، شأنها شأن قصة الآلاف من النازحين بالقوارب الذين لقوا حتفهم في بحر الصين الجنوبي . وازداد مستوى البؤس الإنساني بعد الثورة بدلا من أن يقل . ومع ذلك ، لم يتقدم أي صحفي أمريكي تقريبا للاعتراف بأنه ربما كان مخطئا عندما اقتبس من كتاب "محرقة في البحيرة" أو عندما دعا إلى التخلي عن نظامي سايغون وبنوم بنه . وكان هؤلاء الصحفيون الأمريكيون يرون أنهم ما داموا حققوا المصالح الأمريكية الحيوية بإنقاذ أرواح الأمريكيين ، فليست هناك ضرورة تدعوهم لأن يزنوا الآثار الأخلاقية التي سببتها أعمالهم لغير الأمريكيين ، سواء أكانوا من الفييتناميين أم الكمبوديين .

١٢ - وفيما يتعلق بتغطية حادثة تيينانمين ، وهي من الأحداث الصينية التي استحوذت على اهتمام وسائط الإعلام العالمية ، فإن القصة الأساسية التي نقلتها وسائط الإعلام الغربية هي أن عناصر ديمقراطية صينية قامت بثورة ضد الأوتوقراطيين الصينيين . وقدم التصوير المستمر للنسخة المطابقة لتمثال الحرية الصورة التوضيحية لذلك الحدث . ومع هذا ، عجزت وسائط الإعلام الغربية رغم التغطية الواسعة عن توضيح كيفية رؤية الصينيين أنفسهم لحادثة تيينانمين . والقليلون من المثقفين الصينيين يعتقدون أن الصين مستعدة للديمقراطية ، ولكن يخشى معظمهم من انتشار حالة الفوضى واختلاط الأمور (وهي مرض صيني مزمن) بقدر خشيتهم من عودة الاستبدادية الماوية . وأدى ذلك إلى نشوء معركة بين الحمائم والصقور الفاشيين . ونقلت وسائط الإعلام الغربي نقلا حيا أنباء الانتصار الظاهر "للصقور المتشددين" ، ولكنها عجزت عن أن تنقل إلى العالم النتائج الحقيقية لذلك الحدث ، ألا وهي عودة الحمائم الفاشيين إلى السلطة .

١٣ - وخلال أحداث تيينانمين ، كان العديدون من الصحفيين الغربيين غير شرفاء بشكل صارخ . فقد يتناولون الغداء مثلا مع أحد الطلبة "المضربين عن الطعام" قبل أن ينقلوا أنباء "إضرابه" . ولم يكونوا جميعهم مجرد مراقبين لنقل الأنباء ، بل كان العديدون منهم يوجهون النصح إلى الطلبة عن الكيفية التي ينبغي أن يتصرفوا بها . ولم يبق أحد منهم بعد ذلك لمواجهة النتائج التي كان لا بد من أن يواجهها الطلبة .

١٤ - ويتضح أكبر مؤشر لكيفية تأثر الصحفيين الغربيين بالمصالح الغربية في تصويرهم لأنباء الصين من مقارنة تغطيتهم في أوائل السبعينات مع تغطيتهم في أوائل التسعينات لهذه الأنباء . فعندما هبط الرئيس نيكسون أرض الصين في عام ١٩٧٢ ، اشتركت وسائط الإعلام الأمريكي فيما يشبه وليمة المحبة مع نظام كان قد قتل تواً الملايين من البشر في الثورة الثقافية . أما في التسعينات فإن النظام المتسم بقدر كبير من الاعتدال ، والذي حرر الملايين من الفقر والهوان ووعد بالسير بهم على طريق التنمية ، فإنه قد عومل كنظام منبوذ .

٣ - الحكومات الغربية تعمل مع الحكام السفاحين عندما ترى في ذلك خدمة لمصالحها

١٥ - في شهر آب/أغسطس ١٩٤٢ ، وفي لحظة داكنة من لحظات الحرب العالمية الثانية ، طار تشرشل سرا إلى موسكو لينقل شخصيا إلى ستالين بعض الأخبار السيئة التي مؤداها أن الحلفاء ليسوا مستعدين لفتح جبهة ثانية في أوروبا . وكان رد الفعل الذي أبداه ستالين غاضبا . وقد كتبت نانسي كولدويل سوريل مقالا في مجلة "أطلنطيك" الشهرية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) وصفت فيه ذلك الاجتماع على النحو التالي:

"استمر الخلاف بين الزعيمين ، ولكن عندما ذهب تشرشل في الليلة الأخيرة لرحلته ليودع مضيفه ، خفف ستالين من حدة لهجته ... وامتدت الساعة التي كان تشرشل يعتزم قضاءها في الوداع إلى سبع ساعات ، دارت خلالها محادثات طويلة وصريحة تخللتها كؤوس كثيرة من الخمر . وفي لحظة من لحظات الألفة النادرة اعترف ستالين بأنه حتى ضغوط الحرب لا تقارن بالنضال الرهيب لفرض سياسة المزارع الجماعية على الفلاحين . وكان قد تم القضاء تماما على الملايين من الإقطاعيين . عندئذ فكر تشرشل المؤرخ في مقولة بيرك 'إذا لم أكن قادرا على تحقيق الإصلاح بدون تحقيق العدالة فلن أقوم بالإصلاح' . بيد أن تشرشل السياسي اختتم الحديث بقوله إنه في حالة الحرب التي تتطلب الوحدة ، يكون من الأفضل ألا نتكلم عن الأخلاقيات بصوت عال" .

١٦ - إن هذه القصة تثير ضحكة خافتة . فياله من رجل ذلك الداهية العجوز ، الشيطان تشرشل . كيف تمل براعته إلى حد عدم إغضاب ستالين بمجرد الكلام عن الأخلاقيات . إن مصادقة تشرشل لذلك الحاكم المقترف لأعمال الإبادة الجماعية لم تلطخ سمعته آنذاك ولا الآن . فلنغير هذا الثنائي الآن بثنائي آخر مماثل ، وليكن السيدة تاتشر وبول بوت . لقد كان بإمكانهما أن يلتقيا ، من الناحية التاريخية ، ولكن هذا لم يحدث قط بالطبع . ولو حاول أحد أن يصف اجتماعا محتملا لهما وحاول أن ينتزع ضحكة خافتة منه ، فإن هذا يكون متعذرا والسبب هو ما يلي:

١٧ - لو فكرتم في الأمر ، فلتفكروا مليا لأن ذلك سيمكنكم من أن تكتشفوا لفرط دهشتكم أنه يمكن للشخص عميق التفكير والعليم ببواطن الأمور أن تكون له القدرة على الكيل بمكيالين . ولو كانت القاعدة التي تحول دون إمكان عقد اجتماع بين السيدة تاتشر وبول بوت هي القاعدة التي تقول إنه "لا يجوز لأحد أن يجري أي حديث مع حاكم ارتكب مذابح جماعية" ، فإن نفس هذه القاعدة كانت تمنع أيضا عقد أي اجتماع بين ستالين وتشرشل . فالقواعد الأخلاقية ، كما أكد الفيلسوف البريطاني ر. م. هير ، قد أكدت أن لها قابلية ذاتية في أن تكون عالمية التطبيق . ولو رغبنا حقا في أن نسمح بعقد اجتماع بين تشرشل وستالين (نظرا لأنه حتى الأسابيع القليلة الأخيرة لم يوجه أي

مؤرخ قط إدانة لتشرشل ، وذلك هو الشعور السائد) فسيتعين تعديل تلك القاعدة لتقول: "لا يجوز لأحد أن يجري أي حديث مع حاكم ارتكب مذابح جماعية ما لم تكن هناك ظروف مخففة" .

١٨ - إن هذا ليس مجرد تغيير في درجة اختلاف المعني . فنحن حققنا طفرة أساسية ، وهي طفرة يمكن فهمها على نحو أفضل بالتشبيه الوارد في القصة التالية: رجل يلتقي بامرأة ويسألها عما إذا كانت تقبل قضاء ليلة معه مقابل مليون دولار . فترد المرأة قائلة "بكل تأكيد ما دمت سأحصل على مليون دولار" . فيستطرد الرجل مستفسرا "وماذا عن خمسة دولارات؟" . وترد المرأة ساخطة: "ما الذي تظنه عني؟" . فيجيب الرجل قائلا: "لقد حددنا بالفعل حقيقة أمرك ونحن لا نتفاوض إلا عن الثمن" . إن كل هؤلاء الذين تفاوضوا عن اجتماع تشرشل مع ستالين ، ولكنهم سيدينون بسهولة أي اجتماع يعقد مع بول بوت يكونون على شاكلة هذه المرأة (من الناحية المنطقية) .

١٩ - ففي حالة ستالين ، كان كل شيء مبررا لأن بقاء انكلترا كان معرضا للخطر . أما في حالة بول بوت ، فما دامت لم تكن هناك أي مصلحة غربية حيوية يمكن تحقيقها في أي اجتماع معه فلم يكن من الممكن وجود أي مبرر مخفف . وهكذا تتحدد أي إدانة غربية تامة ومطلقة لأي اتصال مع بول بوت أو أتباعه من الخمير الحمر . وتتمثل المأساة فيما يتعلق بالشعب الكمبودي في أن الغرب في تطبيقه هذه القاعدة الأخلاقية المطلقة لمجرد أنه لم تكن له أية مصالح حيوية ، لم يتوقف ليتساءل عما إذا كان يمكن تخفيف معاناة الكمبوديين لو كان الغرب قد أبدى فيها في تعاملاته مع الخمير الحمر نفس المرونة التي كان تشرشل قد أبداها في تعامله مع ستالين .

٢٠ - وطوال فترة الثمانينات عندما كانت هناك بلدان آسيوية عديدة تحاول التوصل إلى تسوية سلمية صالحة للمشكلة الكمبودية (لا بد من أن تشمل الخمير الحمر دون خلاف) تعرضت تلك البلدان للطعن والتشنيع لقيامها باتصالات مباشرة مع الخمير الحمر . وأعطيت تعليمات للدبلوماسيين الأمريكيين بألا يصافحوا أبدا ممثلي الخمير الحمر .

٢١ - وفي فترة الاثنتي عشر شهرا الماضية كانت الفظائع التي ارتكبها رادوفان كارادجيك وأتباعه من الصرب (تحت بصر وسائط الإعلام الأمريكي) جديرة بأن تعتبر مبررا كافيا لوضعهم في نفس العصبة التي تضم بول بوت أو عيدي أمين . ومع ذلك ، لم يتردد أحد من الدبلوماسيين الغربيين في مصافحة هؤلاء الممثلين الصرب . فهل هناك مكيال للغربيين وآخر للآسيويين؟

٤ - الحكومات الغربية ستضحي وهي سعيدة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بمجتمعات العالم الثالث عندما يكون ذلك ملائما للمصالح الغربية

٢٢ - أطاح النظام القائم في ميانمار بنتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في عام ١٩٩٠ . وقمع بوحشية المظاهرات الشعبية التي أعقبت ذلك ، وعوقبت ميانمار بفرض جزاءات غربية عليها . وانتُقدت الحكومات الآسيوية بشدة لأنها لم تحذ نفس الحذو .

٢٣ - وأطاح النظام القائم في الجزائر بنتائج الانتخابات الديمقراطية التي جرت في عام ١٩٩٢ وقمع بوحشية المظاهرات الشعبية التي أعقبت ذلك . ولم تعاقب الجزائر بفرض جزاءات غربية عليها . ولم يقدَّم إلى الحكومات الآسيوية أي تفسير لهذا المسلك القائم على الكيل بمكيالين .

٢٤ - غير أن أسباب ذلك واضحة . فالخوف من أن تطلق الجزاءات الغربية العنان للمزيد من عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بالآلاف من النازحين بالقوارب الى عبور البحر المتوسط الصغير جدا الى أوروبا ، جعل حكومات بلدان الجماعة الأوروبية حذرة ومتيقظة . وعلى الرغم من ذلك ، لم تتردد هذه الحكومات في انتقاد الحكومات الآسيوية لممارستها نفس الحذر والتيقظ لنفس الأسباب عندما تعلق الأمر بتطبيق جزاءات على ميانمار أو الصين . ان ممارسة الكيل بمكيالين تعتبر بوضوح عملا لا أخلاقيا بحسب أي معايير أخلاقية . فكم من صحيفة غربية أبرزت أهمية هذه المسألة؟

٥ - الغرب يستخدم انتهاكات حقوق الانسان كذريعة للتخلي عن حلفائه في العالم الثالث الذين لم يعد لهم دور في خدمة المصالح الغربية

٢٥ - ان آشام سياد بري (الصومال) وموبوتو (زائير) وآراب موي (كينيا) كانت معروفة تماما خلال فترة الحرب الباردة بقدر ما هي معروفة اليوم . ولم تتحول من الفضيلة الى الرزيلة بانتهاء الحرب الباردة . ولكن الذي جد هو أن السلوك الذي كان يعتبر جديرا بالتأييد الغربي خلال فترة الحرب الباردة أصبح يعتبر غير مقبول عندما انتهت تلك الحرب .

٢٦ - وتجدر ملاحظة مدى الشعور بالارتياح الذي أحست به الحكومات ووسائط الاعلام والجماهير في الغرب لأنها أصبحت أخيرا قادرة على ممارسة سياسات "أخلاقية" بعد انتهاء الحرب الباردة . ولكن ذلك لم يواكبه أي اعتراف بأن الغرب كان (من الناحية المنطقية) ينتهج سياسات "لا أخلاقية" خلال فترة الحرب الباردة . كما أن أحدا لم يتناول مسألة ما اذا كان من الأمور "المشرّخة" الاستعانة بالحلفاء ثم التخلي عنهم .

٦ - الغرب لا يستطيع التسليم بأن انتهاج سياسات أخلاقية في مجال حقوق الانسان يمكن أن تكون له نتائج لا أخلاقية

٣٧ - عند انتهاء مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أصر وزير خارجية فييت نام آنذاك نغوين كوشاتش على أن يتضمن الاعلان الصادر عن المؤتمر نصا بعدم عودة سياسات وممارسات الابادة الجماعية التي يمارسها الخمير الحمر . وكان جميع الحاضرين في المؤتمر يعرفون أن غوين كوشاتش لم يكن في الحقيقة لديه ذلك الاهتمام بسجل بول بوت . (والواقع أن شاتش أخطأ ذات مرة بأن اعترف في لقاء خاص مع عضو الكونغرس ستيفن سولارز بأن فييت نام لم تقم بغزو كمبوديا لانقاذ الشعب الكمبودي من بول بوت ، وان كان ذلك هو الخط الرسمي للدعاية الفيتنامية) . ومع ذلك فان شاتش كان يعرف أن الخمير الحمر ، وهم أحد أطراف مؤتمر باريس ، لن يقبلوا مثل تلك الاشارة ، وبالتالي سيفشل المؤتمر ، وهو ما كان يريده الفييتناميون لأنهم كانوا غير مستعدين وقتئذ للتخلي عن السيطرة على كمبوديا . ولم يجرؤ الرسميون الغربيون على تحدي نغوين كوشاتش لأنهم كانوا يخشون أن يكشف أمرهم أمام وسائط اعلامهم . وفي الوقت نفسه ، وعلى الرغم من الدور الذي لعبه نغوين كوشاتش في افشال المؤتمر الذي كان من الممكن أن يجلب السلم لكمبوديا ، فقد خرج مرفوع الرأس في أعين وسائط الاعلام الغربي لأنه اتخذ موقفا قويا ضد الخمير الحمر . غير أنه من الناحية العملية ، ومن وجهة نظر رجل الشارع الكمبودي ، كان توافق الآراء الغربي القوي ضد الخمير الحمر قد تمخض عن نتيجة على عكس ما يريده الكمبوديون ، لأنه منع الوفود الغربية من كشف دور نغوين كوشاتش الصارخ في افشال مؤتمر السلام . وبذلك يكون الخير (ادانة وسائط الاعلام الغربي لبول بوت) قد تولّد عنه الشر (تدمير مؤتمر السلام) .

٣٨ - ومن الوجهة الأخلاقية كان العمل الشجاع الذي يمكن أن يقوم به أي مندوب غربي في مؤتمر باريس هو الوقوف أمام وسائط الاعلام الغربي ليوضح لماذا يعتبر اشراك الخمير الحمر أمرا ضروريا ، اذا ما أريد التوصل الى اتفاق سلم ينهي معاناة الكمبوديين . ولكن أحدا من القادة الغربيين لم يفكر أو حتى يحلم بأن يفعل ذلك نظرا لشدة المشاعر المعادية للخمير الحمر . وأدى ذلك الى نشوء حالة تناقض غريب بين أمرين أمام الفلاسفة الأخلاقيين: الموقف الصحيح ظاهريا من الوجهة الأخلاقية (أي استبعاد الخمير الحمر) والنتائج اللاأخلاقية التي تمخضت عن ذلك الموقف ، وهي اطالة معاناة الكمبوديين .

٣٩ - ومما يؤسف له أنه ما من رجل دولة غربي حي لديه الشجاعة لأن يدعي ببيان بهذا المعنى ، نظرا لأن وسائط الاعلام الغربي في عصر "التصحيح السياسي" الذي نعيش فيه ستندّد بشدة بأي شخص تكون لديه مثل هذه الشجاعة . وهكذا نكون ولّدنا من التصحيح الأخلاقي جبنا أخلاقيا .

٧ - ان وجود حكومة معيبة ترتكب بعض انتهاكات حقوق الانسان أفضل من عدم وجود أي حكومة كما هو الشأن في كثير من المجتمعات

٣٠ - لقد تعرضت دولتان قوميتان على الأقل للتمزق منذ نهاية الحرب الباردة ، وهما الصومال ويوغوسلافيا . وهما تشتركان في خاصية واحدة ، وهي أنهما كانتا مفيدتين للغرب في الحرب الباردة . وفي ذلك الوقت ، أغتفرت آثام حكومتيهما . وعندما سقط هذان النظامان الحاكمان (بطريقة مختلفة في كل حالة من الحالتين) كانت النتيجة الخالصة لذلك هي زيادة البؤس الانساني . ولو أن أحد الفلاسفة الأخلاقيين النفعيين فكر في الأمر لما وجد أية صعوبة في القول بأن الحالة السابقة التي كانت توجد فيها حكومة معنية كانت خيارا أخلاقيا أفضل لأنها كانت تسبب قدرا أقل من البؤس .

٣١ - ان عجز الغرب عن قبول هذه الحقيقة يمكن أن يؤدي الى تكرار تجربتي يوغوسلافيا والصومال . ولنأخذ حالة بيرو على سبيل المثال . لقد كانت بيرو منساقة الى حالة من الغوضى والتفكك التام . ثم فرض الرئيس فيجيموري حالة الطوارىء لوقف ذلك التدهور . وكان يستحق الثناء عليه بشجاعته المتمثلة في اتخاذه هذا الاجراء الحاسم لمنع الفوضى . ومع ذلك ، اعتبر الغرب هذا الاجراء أمرا غير مقبول بسبب شكله فحسب المتمثل في الوقف المؤقت للحكم البرلماني . وتغاضى الغرب عما لهذا الاجراء من آثار حميدة لشعب بيرو . وكان الغرب مستعدا لأن يضحي بمصالح شعب بيرو في سبيل الابقاء على الشكل الذي ارتآه للنقاء الأيديولوجي .

٣٢ - ولو كانت السياسات الغربية الراهنة القائمة على أساس معاقبة الحكومات التسلطية قد طبقت خلال عقدي الستينات والسبعينات لكان النمو الاقتصادي الرائع الذي حققته تايوان وكوريا الجنوبية قد قضى عليه في أيامه الأولى نتيجة للمطالب الغربية بالاستعاضة عن الحكومات التي كانت قائمة وقتذاك بنظم أقل تسلطية . وأدى قيام الغرب ، بدلا من ذلك ، بالسماح للحكومات التسلطية التي كانت ملتزمة التزاما تاما بالتنمية الاقتصادية بأن تكمل مسيرتها ، الى تحقيق هذه التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي مهدت السبيل لقيام مجتمعات أكثر انفتاحا واستنادا الى المشاركة العامة ، ألا وهي تايوان وكوريا الجنوبية . ان الدروس المستقاة من منطقة شرقي آسيا واضحة . ولا يوجد أي طريق مختصر . ومن الضروري للمجتمع النامي من أن ينجح أولا في التنمية الاقتصادية قبل أن يتمكن من بلوغ الحريات الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمعات المتقدمة .

ثانيا - المنظور الآسيوي لحقوق الانسان وحرية الصحافة: مبادىء للحوار مع الغرب

٣٣ - ليس هناك أي رأي آسيوي موحد فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرية الصحافة . وهناك مفاهيم غربية يُجبر الآسيويون على التفاعل معها . وهناك حاليا تشكيلة واسعة

من التفاعلات تتراوح بين تفاعلات من يقرون هذه المفاهيم بمجملها وتفاعلات من يرفضونها رفضا تاما . ويصعب فهم هذه التفاعلات الآسيوية لأن الكثيرين من الآسيويين يشعرون بأنهم ملتزمون على الأقل باظهار التمسك بقيمهم . وعلى سبيل المثال ، يؤمن الكثيرون من المثقفين اليابانيين الذين ما زالوا يعتبرون أنفسهم أبناء حركة اعادة "الميجي" بأن اليابان ينبغي أن يكون انتمائها للغرب أقوى من انتمائها الى آسيا ، ويعلنون التزامهم القوي بالقيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وان كانوا يعجزون بشكل غريب عن مناقشة سجل اليابان في الحرب العالمية الثانية بنفس الروح . وفي المنطقة الممتدة من نيودلهي الى مانيلا ، وهما مجرد مدينتين ، يوجد الكثيرون ممن يؤمنون ايمانا قويا ومخلصا بهذه القيم . بيد أن ادراك هذه القيم ضئيل في معظم المجتمعات الآسيوية ، ناهيك عن فهمها . وتتمثل الحقيقة الأساسية في أن قارة آسيا الشاسعة ، المشغولة بتحديات أكثر مباشرة ، لم يتح لها الوقت أو الطاقة لتناول هذه المسائل بشكل مباشر .

٢٤ - لذلك ، فانني لن أزعم أني أتكلم بالنيابة عن آسيا ، رغم أني أشعر بقدر معقول من الثقة بأن آرائي لم يرفضها معظم الآسيويين أو يعتبرونها آراء متطرفة . وأملي اليوم هو التوصل الى بعض الأسس المقبولة التي يستطيع الآسيويون والغربيون اقامة حوار حولها كأطراف متساوين لهم وجهات نظر متساوية في المشروعية . وسوف أتسلح بالشجاعة لأعرض خمسة مبادىء ينبغي أن يسترشد بها الحديث في ذلك الحوار وهي:

١ - الاحترام المتبادل

٢٥ - المبدأ الأول الذي أريد التأكيد عليه هو أنه ينبغي أن ترتكز جميع المناقشات التي تجري بين الآسيويين والغربيين حول موضوع حقوق الانسان وحرية الصحافة ، على الاحترام المتبادل . لقد زرت مكاتب أربع صحف أمريكية كبرى وهي "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"لوس أنجلوس تايمز" و"وول ستريت جورنال" . وقد تبين لي أنه لو جازف أحد وخرج من مكاتب أي من هذه الصحف الأربع في الليل وبَعُدَ عنها بضع مئات من الياردات فانه يكون بذلك قد عرّض حياته للخطر . غير أنه على الرغم من ذلك فان أحدا من المحررين أو الكتاب لم يكتب شيئا مؤيدا الحد من الحريات المدنية لمعتادي الاجرام . فالخطر الناجم عن الجرائم العادية يعتبر ثمنا معقولا لابقاء الحريات كاملة دون انقاص . وهذا يعتبر خيارا اجتماعيا .

٢٦ - أما في سنغافورة فبوسع المرء أن يتجول في الليل في أي اتجاه بدءا من مضيق التايمز دون أن يخشى شيئا على حياته . ومن أسباب ذلك أن معتادي الاجرام ومدمني المخدرات يجري احتجازهم ، وكثيرا ما تطول فترات السجن الى أن يتم اصلاحهم بوضوح ؛ فمصالح الأغلبية المتمثلة في جعل شوارع المدينة آمنة تسمو فوق كل اعتبارات الاجراءات الواجبة المتشددة ، مع وجود ضمانات تكفل عدم احتجاز الأبرياء . وهذا نوع

آخر من أنواع الخيارات الاجتماعية . ولعلي أشير الى أنه ليس هناك أي نوع من الخيارات متفوق في حد ذاته . فليعش أولئك الذين يقررون الخيار مع نتائج خيارهم . واذا كان قولي هذا لن يقابل بتلك الضحكات الخافتة والمستهجنة التي اعتاد الغربيون ترديدها ، فلعلي أضيف بالمثل أن المدينة التي تحظر بيع اللبان لها نفس الحق الأخلاقي الذي تتمتع به المدينة التي تسمح ببيع "الكراك" في شوارعها . فلنحاول تجنب الحركات الانفعالية التي يعبر بها بعض المولّهين بأنفسهم لاظهار التفوق الأخلاقي لخيار ما على الخيارات الأخرى .

٣٧ - انني لا أرغب في الاستطراد في انتقاد هذه النقطة ، ولكني أضيف أنه سيكون من الصعب من الناحية النفسية أن يقبل الغرب الرأي القائل بأن الخيارات السياسية والاجتماعية البديلة يمكن أن تستحق احتراما مماثلا . لقد كان الغرب مهيمنا على العالم بصورة أو بأخرى مدة ٥٠٠ سنة . وبعد الحرب العالمية الثانية ، تحررت معظم مناطق آسيا سياسيا ، مثل مناطق أخرى كثيرة من العالم الثالث ، ولكن عملية التحرر الفكري تستغرق وقتا أطول بكثير ، سواء أكان ذلك بالنسبة للشعوب المستعمرة أو بالنسبة لمستعمريهم ، وذلك يفسر لماذا يستطيع كريس باتن أن يذهب الى هونغ كونغ قبل التاريخ المحدد لعودتها الى الصين بخمس سنوات ويقترح شكلا للحكم غير مقبول قط لدى الصين . ان البريطانيين سيصابون بصدمة لو وصل أحد حكام الصين الى أيرلندا الشمالية وأملى شروطا لتحريرها من المملكة المتحدة . ولكنهم لا يرون أي غرابة فيما يفعلونه الآن في هونغ كونغ . فالبريطانيون - شأنهم شأن الكثيرين من الغربيين - يشعرون بأن لهم الحق في املاء الشروط على الآسيويين .

٣٨ - وسوف تجري مناقشاتنا من مركز يتساوى فيه الجميع في نهاية المطاف عندما تصبح منطقة شرقي آسيا أكثر ثراء . بيد أنه يمكن للمحافل المماثلة لمحفلنا هذا أن تستبق ذلك بمحاولة وضع شكل للمحادثات يخاطب كل منا الآخر فيه باحترام متبادل .

٢ - التنمية الاقتصادية

٣٩ - ثانيا ، ان الشاغل الأساسي لمناصري حقوق الانسان الغربيين هو القضاء على الانتهاكات الفاحشة وتحسين أحوال المعيشة لشعوب البلدان الواقعة خارج العالم المتقدم والبالغ عددها ٤,٣ مليارات نسمة . ولعلي أشير الى أن الحملة الغربية الحالية (حتى لو كانت تجري كما يجب ، وهو أمر غير مرجح) لن تغير شيئا يذكر في حياة تلك الشعوب الـ ٤,٣ مليارات ، على الرغم من تحقيق بعض الانتصارات الرمزية كثورة أكينو ومنح جائزة نوبل للسلام الى أونغ سان سيو كيي .

٤٠ - وليس هناك الا قوة واحدة لديها القدرة على "تحرير" العالم الثالث . تلك هي التنمية الاقتصادية التي ربما كانت أعتى قوة انقلابية ظهرت في التاريخ . فهي تهز

الترتيبات الاجتماعية القديمة وتمهد السبيل لمشاركة نسبة مئوية أكبر من المجتمع في القرارات السياسية والاجتماعية . ولم يعد بوسع الحزب الشيوعي الصيني أن يسترد سيطرته الاستبدادية المُحكمة التي كان يتمتع بها في عهد ماوتسي تونغ . فقد قضى اصلاح دينغكسياوبنغ على ذلك الاحتمال . وعلى ذلك ، اذا كان الغرب يرغب في دفن ترتيبات ماو الاستبدادية الى الأبد فعليه أن يؤيد اصلاحات دينغ الى أقصى درجة حتى وان لجأ دينغ أحيانا الى اتخاذ اجراءات صارمة للابقاء على سيطرته السياسية . فالاتجاه الأساسي واضح . لذلك لم يكن مستغربا أن يكون الحكم في بكين بعد ٣ سنوات ونصف من أحداث تيينانمن في أيدي حمائم الفاشيين وليس في أيدي صقورهم .

٤١ - ومما يؤسف له أن النهوض بالتنمية الاقتصادية (على خلاف النهوض بالديمقراطية وحقوق الانسان) يعتبر عملية شاقة . وهو ينطوي على تكاليف باهظة ، للمجتمعات المتقدمة سواء مباشرة أم غير مباشرة . وما يمكن أن يكون خيرا للعالم الثالث (النهوض بالتنمية الاقتصادية) سيكون مؤلما للمجتمعات الغربية في الأجل القصير . فبالنسبة للجماعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال ، سيتعين عليها التخلي عن الاعانات الضخمة التي تقدم الى القطاع الزراعي . ومما يدعو للأسف (وينطوي على مفارقة عجيبة) أن طبيعة المجتمعات الديمقراطية الغربية ذاتها (التي تمنع الساسة من الكلام عن التضحيات) قد تكون بالفعل من أكبر الحواجز التي تعوق انتشار الديمقراطية وحقوق الانسان بشكل فعال في العالم الثالث ومن ضمنه آسيا .

٣ - <u>العمل مع الحكومات القائمة</u>

٤٢ - ثالثا ، ينبغي ألا يفكر المرء ، أو حتى يحلم بالاطاحة بمعظم الحكومات القائمة في آسيا . أقول قولي هذا لانني كنت حاضرا عملية شنق دون محاكمة جرت في جامعة هارفارد . وكانت الضحية المقدمة لهذه العملية هي الحكومة الاندونيسية . جرى ذلك في محفل نظمته مدرسة كينيدي لمناقشة حالات القتل المؤسفة التي وقعت في مدينة ديللي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وكان من بين الحاضرين صحفيان أمريكيان نجوا بصعوبة في ذلك الحادث . وقد حضرا ليقصا على الحاضرين روايتهما الحية الأصلية وليلهبا مشاعر الحاضرين ، بمساعدة حفنة من النقاد اليساريين للحكومة الاندونيسية . وأدى هذا الى أن يقوم مسؤول سيىء الحظ يمثل وزارة الخارجية الأمريكية بشرح أسباب مواصلة الحكومة الأمريكية العمل مع حكومة سوهارتو . ولو كان في استطاعة الحاضرين في تلك القاعة الاطاحة بالحكومة الاندونيسية لما ترددوا في القيام بذلك فورا دون التفكير ولو لحظة واحدة في النتائج المروعة التي قد تعقب ذلك . هذا هو موقف الكثيرين من المناضلين من أجل حقوق الانسان ، الذين يتخذون شعارا مؤداه: فلنتخلص من كل الحكومات المعيبة التي نعرفها . ولا داعي للقلق من النتائج التي قد تعقب ذلك ، ربما لا يكون في استطاعة هؤلاء المناضلين أن يسببوا أي متاعب تذكر بمفردهم ، ولكنهم اذا وصلوا الى مراكز ذات نفوذ فان قدرتهم على الحاق الضرر تزيد بقفزات سريعة ومتلاحقة .

٤٣ - وفي التعامل مع آسيا ، أناشد الغرب أن يتحلى بالصبر وعدم تعجل النتائج . فهذه المجتمعات قائمة منذ مئات ان لم يكن آلاف السنين . ولا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها ، حتى لو انتخب فانغ ليزهي مثلا رئيسا لجمهورية الصين . وينبغي أن تعتبر تجربة الرئيسة أكينو درسا حيا للذين يعتقدون أن تغيير الرئيس يمكن أن يصلح كل الأمور .

٤٤ - ان ما تحتاج اليه آسيا في المرحلة الحالية من تنميتها هو وجود حكومات ملتزمة بالتنمية الاقتصادية السريعة . ولحسن الحظ انه توجد بعض هذه الحكومات التي يتسع نطاقها عبر تشكيلة سياسية كبيرة تتراوح بين المجتمعات الشيوعية في الصين وفييت نام والمجتمعات الواقعة تحت سيطرة العسكريين في تايلند واندونيسيا والمجتمعات الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا . وتمر كل هذه المجتمعات بمرحلة نمو اقتصادي سريع ، وينبغي مكافأتها وتشجيعها (ولو كان ذلك لمجرد جعلها نموذجا يحتذيه الآخرون) . وبالنسبة للحالات المتفرقة التي تتخذ فيها الحكومات اجراءات سياسية صارمة لحماية النظام ، فينبغي انتقادها ، ولكن دون معاقبة الحكومات التي تمارس هذه السياسات ما دام مستوى حياة شعوبها آخذا في التحسن . أما المجتمعات التي تركت شعوبها في حالة ركود لعقود عديدة - ككوريا الشمالية وميانمار - فهي جديرة بأن تلقى الاستنكار .

٤ - <u>وضع مدونات للحد الأدنى من السلوك المتحضر</u>

٤٥ - يبدو الاقتراح الداعي الى التحلي بقدر من الاعتدال ، بالنسبة لمناضل من مناضلي حقوق الانسان الغربيين ، في المطالب المتعلقة بحقوق الانسان والموجهة الى المجتمعات غير الغربية شيئا غريبا بنفس القدر الذي تنطوي عليه فكرة تقول انه يمكن للمرأة أن تكون حاملا بصورة جزئية . ومن وجهة النظر النفسية ، لا يختلف هذا المناضل عن المجاهد الديني الاصلاحي في العصور السابقة . فقد كان ذلك المجاهد يطالب بالاعتناق الكامل للمسيحية ولا شيء دون ذلك . ويمكن أن يتسبب مثل هؤلاء المناضلين في الحاق أضرار كبيرة نتيجة لحماسهم المفرط . ومما يؤسف له أنه نظرا لأن لهم وضعا أخلاقيا ساميا في المجتمعات الغربية ، فان أحدا من ممثلي الحكومات أو وسائط الاعلام لا يجرؤ على تحديهم علنا .

٤٦ - بيد أن بعض مطالب هؤلاء المناضلين من أجل حقوق الانسان لا يمكن قبوله في أي ظرف من الظروف . فمعظم المجتمعات الآسيوية ستصاب بصدمة لو رأت في شوارعها المناضلين من أجل حقوق انسان الشواذ أخلاقيا . ولو أجريت استفتاءات شعبية في معظم هذه المجتمعات لصوّت المستفتون بالأغلبية الساحقة تأييدا لعقوبة الاعدام والرقابة على المنشورات الإباحية .

٤٧ - بيد أن كلا من الآسيويين والغربيين مشتركون في الانتماء البشري . ويمكنهم أن يتفقوا على حد أدنى من معايير السلوك المتحضر الذي يودون العيش في ظله . وعلى سبيل المثال ، ينبغي ألا يكون هناك أي تعذيب ، أو عبودية ، أو أعمال قتل تعسفي ، أو حالات اختفاء في منتصف الليل ، أو اطلاق نار على المتظاهرين الأبرياء ، أو سجن أحد دون استعراض حالته استعراضا متأنيا . هذه الحقوق ينبغي التمسك بها ، لا لأسباب أخلاقية فحسب بل ولأن لها أسباب وظيفية سليمة . ان أي مجتمع يكون على خلاف مع خيرة أبنائه وأفضلهم شأنا ويفتح نيرانه عليهم عندما يتظاهرون سلميا ، كما فعلت ميانمار ، انما يكون باحثا عن المتاعب والاضطرابات . ان معظم المجتمعات الآسيوية لا تريد أن تتعرض للموقف الذي تقفه ميانمار اليوم ، أي موقف الدولة التي هي على خلاف مع نفسها .

٤٨ - واذا كان الغرب مقتنعا بأن نظمه المتعلقة بحقوق الانسان وحرية الصحافة هي أفضل نظم ممكنة لأي مجتمع في سائر أنحاء العالم ، فليدع فضائل هذه النظم تتحدث عن نفسها . فكما هو معروف في عالم الفكر ، اذا كان لنظام اجتماعي ما مزايا ، فان مزاياه تلك سترفعه الى عنان السماء . فاذا لم يحدث ذلك فانه يكون نظاما لا مزايا له . ومعظم الآسيويين يعرفون الآن بما فيه الكفاية الكثير عن هذه النظم كيما يقرروا خياراتهم بأنفسهم فلندعهم يفعلون ذلك بسلام .

- - - - -